التكتل ETTAKATOL

www.ettakatol.org

البرنامج الانتخابي 2014

للتوانسة الكل
موش كان للبعض

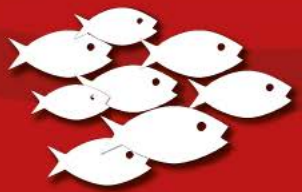

البرنامج الانتخابي 2014

للتوانسة الكل

موش كان للبعض

تونس في مفترق الطرق

برنامجنا لتحقيق أهداف الثورة، لتكريس الديمقراطية والحوكمة الرشيدة ولتحقيق اللامركزية والعدالة الاجتماعية

سيكون السادس و العشرون من أكتوبر 2014 الموعد الثاني للتونسيين والتونسيات مع انتخابات نريدها حرة ونزيهة بفضل ثورة الكرامة والحرية و تضحيات شهدائها و جرحاها و التي جاءت لتتوج عقودا من النضال والتوق لقيم العدالة والحرية والديمقراطية.

لقد أثبتت الثورة التي قامت ضد الاستبداد و التهميش فشل الخيارات السياسية والاقتصادية التي كانت متبعة، وبالأساس طرق الحوكمة ومنوال التنمية، سواء من حيث خلق الثروة أو، وخصوصا، من حيث إعادة توزيعها العادل بين كل التونسيين.

و بعد ان استكملنا المسار الانتقالي وبناء المؤسسات السياسية الضامنة لإرساء الديمقراطية و حماية الحريات و المحافظة على الاقتصاد و الشروع في بعض الاصلاحات الهيكلية، بفضل منهاج تونسي توافقي فريد من نوعه أبهر العالم كله و كان التكتل أول من طالب به ومن دافع عنه وسعى لإقناع الأطراف السياسية به منذ أكتوبر 2011، فإن الخيار المطروح اليوم هو خيار مبدئي و مصيري: فإما القطع مع فساد الحكم و منوال التنمية القديمين وجعل الدولة و الاقتصاد في خدمة التونسيين و التونسيات جميعا، بتوفير الخدمات الاساسية وخلق مواطن شغل قارة و ذات جودة، وتحقيق العدالة الاجتماعية و النهوض بالجهات الداخلية، وإما العودة إلى ممارسات الماضي و المنوال القديم الذي كان يخدم فئة قليلة من الشعب التونسي ويعمق هوة التفاوت بين الفئات الاجتماعية والجهات.

إن تغيير منوال التنمية وممارسات الحكم القديم ليس بالشيء الهيّن ولا شك انه سيلقى تعطيلا متواصلا و معارضة قوية من قبل المنتفعين من المنوال القديم و أصحاب النفوذ ، متعللين من جهة بالصعوبات و التجاذبات التي واجهتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية جراء الاضطرابات الداخلية - والتي تعيشها كل الثورات عامة- وبالتطورات الخارجية الإقليمية من جهة أخرى.

وهنا يكمن الرهان، وهنا يقاس مدى صدق شعارات الانحياز للثورة و الوفاء لشهدائها، فإمّا أن تكون لنا القدرة و الشجاعة السياسية على المضي قدما نحو الاصلاحات الجوهرية و الهيكلية الضرورية لخلق فرص العمل اللّائق وتحقيق التنمية الشاملة والعدالة والمساواة بين كل التونسيين،و هي الاهداف التي قامت من أجلها ثورتهم، وإمّا أن نواصل السير على درب سياسة الولاءات و نمضي في نفس المنوال القديم، وان وقع تجميله ببعض الاصلاحات الطفيفة والسطحية. وقد برهن التكتل أنه لا يبخل على اتخاذ المواقف والخيارات الصعبة والشجاعة لمصلحة البلاد و إرساء العدالة الاجتماعية و القطع مع الممارسات القديمة.

وانّنا في حزب التكتل حافظون لعهدنا نحو التّونسيين والتونسيات بإرساء منوال تنموي شامل عادل متماسك ومستديم، مبني على عقد اجتماعي حقيقي يهدف إلى تحقيق الكرامة، يثمّن قيم العمل و المواطنة، عقد جديد يؤكد على ضرورة تبني روح المسؤولية بما فيها من بذل و عطاء و احترام للواجبات و الحقوق، يعتمد على خلق الثروات من قبل الفاعلين الاقتصـاديين عبر توفير الـدولة لمناخ عمل يشجع المبادرة الخاصة والاستثمار ، وتكرسيها لأسس الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والتضامن بين جميع شرائح المجتمع و جهات البلاد.

وبناء على هذا، ومواصلة لما شرعنا في إنجازه في الفترة الانتقالية الفارطة، فأن برنامجنا يطرح رفع ثلاثة تحديات كبرى هي :

- دولة ديمقراطية لها مؤسسات تحمي الجميع و تحظى بثقتهم
- منوال تنموي يضمن النمو الشامل والتنمية للجميع
- مجتمع يقوم على الكرامة والمواطنة وتكافؤ الفرص.

وفي سعينا لتحقيق هذه العناوين الثلاثة، وجعلها واقعا ملموسا في حياة التونسيين والتونسيات، وضعنا برنامجا طموحا متكاملا يمس مختلف القطاعات ومفاصل الدولة من أجل الانطلاق في عملية إصلاح شامل وتطوير هياكل الدولة قصد المرور بها من مرحلة جديدة من الفاعلية والنجاعة وخدمة المواطن وتحقيق قيم الحرية والكرامة والعدالة وتكافؤ الفرص.

هذه ملامح برنامج التكتل للقطع مع ممارسات الماضي و لخدمة أهداف الثورة و إرساء المجتمع الجديد الذي ما فتئنا نناضل من أجله و نحلم به لكل التونسيين و التونسيات.

دولة ديمقراطية لها مؤسسات تحمي الجميع و تحظى بثقتهم

الأهداف	المحاور	الاجراءات
تكريس الحقوق والحريات الدستورية	ضمان المساواة وحقوق المواطن	• مراجعة وإصدار النصوص القانونية لملائمة الدستور • تكريس السلطة المحلية • تطوير ظروف عمل القضاة و الارتقاء بمنظومة التكوين • دعم الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري و إحداث قناة برلمانية • تحديد طرق عمل ومقاييس سبر الآراء • دعم و تفعيل مسار العدالة الانتقالية
استعادة الثقة في الدولة و القانون و المؤسسات	إصلاح وتأهيل المؤسسة الأمنية	• إصلاح المنظومة القانونية للمؤسسة الأمنية • مأسسة الحوار الاجتماعي لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأمنيين • مأسسة المجلس الأعلى للأمن • بعث وكالة وطنية للاستخبارات • إحداث وحدات أمنية مختصة في الوقاية والتأطير عن قرب • دعم الإمكانيات و الموارد المادية والبشرية للجيش الوطني
علاقة إقليمية و دولية نموذجية متطورة	تطوير العلاقات الدولية	• إرساء أسس جديدة لبناء الاتحاد المغاربي • تطوير العلاقة مع البلدان العربية و الإفريقية • تطوير وتثمين اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي • تعزيز العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع البلدان الصاعدة

دولة ديمقراطية لها مؤسسات تحمي الجميع و تحظى بثقتهم

دولة مدنية حامية للحريات وللنمط المجتمعي التونسي

1. حماية الحريات الفردية والعامة والحقوق المضمنة في الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها

- مراجعة النصوص القانونية وإصدار نصوص جديدة مطابقة لمبادئ الدستور وفصوله بما يضمن الحقوق والحريات وكرامة المواطن
- نشر ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب عبر تكوين وتأطير المواطنين والهياكل المعنية ومحاسبة المسؤولين على الممارسات المنتهكة للحقوق والحريات طبق القانون وتمكين منظمات وجمعيات المجتمع المدني المعنية من القيام بالدور الموكول لها في هذا المجال، بما في ذلك القيام بإجراءات التقاضي لدى المحاكم.
- ضبط إستراتيجية لإصلاح المنظومة السجنيّة و نظام العقوبات بما يضمن إحترام الذات البشرية و الادماج المجتمعي بعد انتهاء العقوبة وتفادي ظاهرة العودة إلى الاجرام.

2. ضمان مناخ سياسي سليم ومجتمع مدني فاعل يحترم قوانين و مؤسسات الدولة

- تنقيح وتفعيل القوانين المتعلقة بالأحزاب والجمعيات بهدف مراقبة إحترام القوانين و المبادئ الدستورية وإرساء قواعد وآليات الشفافية وضمان الحوكمة الرشيدة في تسييرها والرقابة المالية على أنشطتها.
- تقنين التمويل العمومي للأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية وخارجها وتحجير تمويلها من الخارج، أفرادا كانت أو هياكل

3. ضمان المساواة وحقوق المواطن أمام منظومة قضائيّة مستقلّة

- ضمان ظروف المحاكمة العادلة وفق المعايير الدولية.
- تمكين المتّهم من تواجد محاميه أثناء كل أطوار القضية ابتداء من البحث الأمني ودعم حصانة المحامي أثناء أداء مهامه.
- تطوير ظروف العمل في المحاكم، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، بما يكفل النّجاعة والانصاف.

دولة ديمقراطية لها مؤسسات تحمي الجميع و تحظى بثقتهم

- اعتماد مبدأ اختصاص القاضي والارتقاء بمنظومة التكوين وإحداث اختصاصات قضائية جديدة.

4. دعم وتفعيل مسار العدالة الانتقالية

- التسريع في تفعيل العدالة الانتقاليّة بما يمكّن من كشف الحقيقة والمحاسبة العادلة وإنصاف الضحايا وانجاز الإصلاحات الضرورية لمنع عودة منظومة الاستبداد والفساد ومن تورط فيها والوصول إلى المصالحة الوطنية.
- دعم هيئة الحقيقة والكرامة بضمان نفاذها للمعلومة و الارشيف وبتوفير الموارد والإمكانيات اللاّزمة ، بما يسمح لها بالقيام بدورها بنجاعة وشفافية.

5. ضمان الإعلام الحر و التعدّدي

- مواصلة دعمنا للهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري ومساندتها لتحافظ على صلاحيات واسعة تمكنها من تعديل القطاع وإصلاحه وتطويره بما يضمن إستقلاليته وحرفيته وإحترام اخلاقيات المهنة.
- مساندة الاطراف المتدخلة في قطاع الاعلام على تنظيم المهنة مع أخذ الخصوصيات القطاعية لوسائل الإعلام بعين الإعتبار والحرص على تطوير تكوين الصحفيين و التشريعات ذات الصلة بهدف مراعاة تطور تكنولوجيات الإتصال.
- تطوير دور و وظائف وسائل الإعلام العمومية المحايدة كمرفق عمومي.
- تنظيم التوزيع العادل للإشهار العمومي وفق مقاييس شفّافة وناجعة
- ضبط قواعد قطاع سبر الآراء و قيس نسب المشاهدة والاستماع ورواج وسائل الإعلام
- إحداث قناة برلمانية تعزز شفافية ومساءلة السلطة التشريعية وتدعم نشر الثقافة السياسية ومتابعة المواطنين للشأن العام.
- إدراج التربية الاعلامية ضمن برامج التعليم، كمنهج يعنى بالتعليم و التعلم عن وسائل الاعلام وظروف وآليات عملها، ويهدف لتعزيز قدرات المتلقي للمعلومة في استيعابها وتحليلها والتواصل مع وسائل الإعلام.

آليات جديدة للحوكمة كسبا لثقة الجميع في مؤسسات الدولة

6. تعزيز ديمقراطية مؤسسات الدولة ومشروعيتها ودعم شفافيّتها ونجاعتها

- إرساء مؤسسات الدولة على أسس الديمقراطية التشاركية لكسب ثقة المواطن وحماية حقوق الجميع، عبر تشريك المواطن ومنظّمات المجتمع المدني في رسم ومراقبة السياسات العمومية الشاملة بهدف توفير خدمات ذات جدوى وجودة.
- إصدار قوانين ترسي الهيئات الدستورية التي نصّ عليها الدستور

دولة ديمقراطية لها مؤسسات تحمي الجميع و تحظى بثقتهم

وترسّخها، تضمن استقلاليتها وتمكنها من صلاحيات واسعة ومن موارد كافية لتقوم بدورها التّرتيبي والتّعديلي والرقابي بصفة فعلية.

- مكافحة الفساد عبر وضع استراتيجيا وطنية شاملة بمشاركة جميع الاطراف المتدخّلة ترسي آليات ريادية وتضمن ملاءمة القوانين التونسية مع الإتفاقيات العالمية في المجال، على غرار إتفاقية الامم المتحددة لمكافحة الفساد بما يعزز المنظومة الوطنية للنزاهة بجميع ركائزها وبالخصوص في القطاع العام.

7. تعصير الإدارة وآلياتها وتحسين كفاءة مواردها البشريّة وتحفيزها لخدمة مصلحة المواطن

- إدارة عصرية شفافة ومحايدة ترتكز على النّجاعة والحوكمة المفتوحة طبقا للمعايير الدولية، تفتح المعلومة للجميع وتتفاعل معهم و تعمل على تقريب الخدمات من المواطن وعلى تقليص الآجال .
- الانطلاق في إصلاح إداري جذري يهدف إلى إعادة الاعتبار للكفاءة في الوظيفة العمومية وإلى النّجاعة في الأداء.
- تشجيع روح المبادرة والشعور بالمسؤولية لدى الموظفين وربط مسيرتهم المهنية بأدائهم الذي يتم تقييمه وفق آليات ومقاييس موضوعية وعلمية.
- تكثيف التكوين المستمر وإعادة تأهيل الموظفين العموميين مع منحهم فرصا لتعزيز مسارهم المهني.
- تركيز اللامركزية الادارية وتعزيز صلاحيات الادارات الجهوية والمحلية وتشجيع الكفاءات على التنقل داخل الجهات عبر تحفيزات نوعية.
- تأمين إستمرارية الخدمات الإدارية المستعجلة كامل أيام الاسبوع، بالخصوص خدمات الديوانة والبريد و القباضات المالية.
- تعميم "التصرف حسب الاهداف" على عمل جميع الوزارات والادارات وتعميم الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتوفير المعلومة وجودة الخدمة للمواطن.

8. إرساء السلط المحلية

- سن الإطار القانوني المتعلق بإرساء وتنظيم عمل المجالس البلدية والجهوية والإقليمية المنتخبة ، مع تمكينها من صلاحيات واسعة وتقرير المصير في إطار وحدة الدولة في الشؤون والمشاريع المحلية والجهوية والاستقلالية الإدارية والمالية وفقا لمبدأ التدبير الحر.
- ضبط إجراءات الرقابة على المجالس المذكورة وفق أحكام الدستور.
- سن الإطار القانوني المتعلق بالسلطة اللامحورية المحلية والجهوية والإقليمية (الوالي، المعتمد، المديرون الجهويون للوزارات...) بما يتلاءم ومقتضيات اللامركزية، وذلك بتحديد صلاحيات السلطة المذكورة وضبط مهامها فيما يلي:
  - تمثيل السلطة التنفيذية
  - مراقبة عمل الإدارة والمرافق العمومية

- الإشراف على الشأن الأمني.
- الرقابة البعديّة لشرعية أعمال الجماعات المحلية بما يتلاءم مع الفصل 138 من الدستور.
- القطع مع ثقافة النظام الرئاسوي على المستوى المحلي والجهوي والاقليمي وذلك بتدقيق وضبط صلاحيات رؤساء المجالس المعنية وآليات تكرس مبدأ التشاركية في أخذ القرار صلبها.
- تضمين الآليات القانونية لتشريك المواطن في اتخاذ القرار وممارسة الرقابة بخصوص الشأن العام المحلي والجهوي عبر منظومة حوكمة مفتوحة تضمن إعلام المواطن والتواصل معه وعقد الاجتماعات في الاحياء والأرياف، وقبول العرائض واللوائح الصادرة عن الأفراد والمجموعات ، وإجراء الاستشارات العمومية وسبر الآراء والاستفتاء و غير ذلك...
- منع الجمع بين النيابات وخصوصا النيابة البرلمانية الوطنية والنيابة في المجالس المحلية والجهوية والإقليمية خدمة لإرساء الديمقراطية المحلية التشاركية وللحد من رغبة البعض في احتكار كل المناصب.
- تعميم النظام البلدي في كامل تراب الجمهورية و لكافة السكان في المدن و الأرياف.
- تأهيل وتعصير الإدارة المحلية و الجهوية و الإقليمية (تسييرا وتصرفا) وتمكينها من الموارد اللوجستية والمالية والبشرية لتقوم بدورها على الوجه المطلوب وتحفيز الموظفين العموميين على التنقل للعمل في الجهات الداخلية في إطار التحضير لاعادة الهيكلة المحلية .
- نقل السلطات والصلاحيات والموارد للجماعات المحلية مما يتلاءم مع قدراتها ودرجة تأهيلها في المجالات المحلية والجهوية (النقل ،التطهير،السياحة...)
- فصل الجماعات المحلية عن وزارة الداخلية وإحداث وزارة الحوكمة المحلية و التنمية الجهوية يعهد لها الإشراف و قيادة مشروع إرساء اللامركزية وإعادة النظر في التقسيم الترابي ونقل السلطات من الدولة المركزية للجماعات المحلية والجهوية والاقليمية.
- العمل على تنظيم الانتخابات المحلية في أفق سنة 2015.

9. دعم التنمية الجهوية

- الالتزام بتكريس مبدأ التمييز الايجابي المنصوص عليه في الدستور و العمل على إحداث التوازن التنموي بين الجهات و الفئات و ذلك بـ:
- إقرار آليات ناجعة (إدارية و فنية و بنكية و جبائية...) للتحفيز على الاستثمار العام و الخاص و بعث المشاريع التنموية و خلق مواطن الشغل في المناطق المهمّشة و تثمين الثروات التي تزخر بها.
- إقرار آليات فعالة للإسراع في انجاز البرامج والمشاريع المتعلقة بالبنى التحتية.
- تقريب الادارة والمرفق العمومي من المواطنين أين ما كانوا في الجهات الداخلية و الأحياء الشعبية و التجمعات السكنية الكبرى، عبر توفير دور خدمات إجتماعية و إدارية في جميع المعتمديات تشمل صندوق التأمين

عن المرض والصندوق الوطني للحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبريد والقباضة المالية وشركة توزيع المياه وشركة توزيع الكهرباء والغاز.

- تدخل الدولة للتعديل بين الجهات و تفعيل التضامن والتكامل والموازنة بينها.

10. إصلاح وتعزيز قدرات المؤسسة الامنية كركيزة من ركائز النظام الجمهوري الديمقراطي وإعادة الثقة داخلها وبينها وبين المواطن

- إصلاح المنظومة القانونية للمؤسسة الامنية بسن تشريعات تلزم الامنيين بالعمل وفق مقتضيات القانون والسهر على نفاذ أحكامه في إطار إحترام الحريات وحقوق الانسان، وذلك عبر المصادقة على الإتفاقيات المناهضة للتعذيب والاختفاء القسري وسن التشريعات التي تجرم هذه الافعال من جهة.
- توفير آليات قانونية وتنظيمية فعالة و ناجعة تقطع مع كل أصناف المعاملة القاسية والمنتهكة للكرامة وإجراءات التعقب والبحث والتحقيق في حالات الانتهاكات من جهة أخرى.
- مراجعة النصوص القانونية المنظمة للمراقبة والمساءلة من داخل المؤسسة وخارجها لأداء المؤسسة أفرادا وأجهزة و إدارة وسلطة إشراف، وفقا للمعايير الدولية.
- إيلاء الاهمية الكبرى للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية ا للأمنيين عبر مأسسة الحوار الاجتماعي مع ممثلي قوات الامن وعبر ربط هذه الحقوق بالمهام الجسيمة والمخاطر الملقاة على عاتق الامنيين بما تسمح به الإمكانيات المالية للدولة، و تشمل هذه الحقوق المرتبات والاجور والمنح العامة والخاصة وإجراءات التحفيز والتشجيع والتغطية الإجتماعية عن حوادث الشغل والامراض المهنية إلى جانب المسائل الخاصة التي تميز العمل الأمني من مصاعب المهنة و الخطورة والإقدام على التضحية
- الرعاية الكلية للعون في حالات الاصابة ولعائلته في حالة الاستشهاد وتمكينها من التمتع بأجره واحتسابه على أساس تطوّر المسار المهني كما لو أنّه لم يستشهد.
- توضيح معايير وآليات عملية الترقية والتكليف بالمسؤوليات بطريقة شفافة ترتكز على أساس الخبرة والكفاءة وتقطع مع اعتماد الانتماءات الحزبية او الجهوية أو الولاءات الشخصية أو أي إعتبار آخر.
- توفير أنظمة تعليمية وتكوينية تمنح الأمنيين والامنيات فرصا عادلة لتكوينهم و تطوير مؤهلاتهم و دعم مسارهم المهني.
- تكثيف برامج إعادة هيكلة المؤسسة الامنية وتعزيز قدراتها ومعنوياتها لمجابهة الارهاب والجريمة المنظمة عبر التكوين والتدريب وتطوير المهارات بالإعتماد على المناهج والبرامج العصرية و عبر توفير الوسائل والمعدات والأجهزة والآليات العلمية والتكنولوجية والتقنيات الحديثة ، وعبر التعاون الدولي في مكافحة هذه المخاطر.

- بعث وكالة وطنية للاستخبارات تنسق العمل الاستخباري بين مختلف الوحدات والقوات الأمنية وتظفي أكثر فاعلية وجدوى على العمليات الاستباقية الحاسمة ومأسسة المجلس الاعلى للامن الوطني لإضفاء النجاعة على سياسات الأمن الشامل.
- الحرص على تنظيم الأمن في خدمة الوطن والمواطن وتعزيز روابط وعلاقات الثقة مع المواطنين و المتساكنين و ذلك عبر إحداث وحدات أمنية مختصة في الوقاية والتأطير

11. تعزيز دور قوات الجيش الوطني كرافد من روافد النظام الجمهوري والذود عن الوطن

- دعم الإمكانيات المادية و الموارد البشرية للجيش الوطني للذود عن استقلال الوطن ومكافحة الإرهاب.
- ضمان حياد المؤسسة العسكرية في إطار الدولة الديمقراطية.
- تقييم وتشخيص الموارد البشرية الحالية لقوات الجيش وضبط الاحتياجات والمؤهلات في التكوين والتغيير والتعويض حسب تغير الواقع وظهور مخاطر جديدة والمهارات المطلوبة لمواجهته.
- تعزيز الاليات الاستخباراتية ودراسة إمكانية إحداث شبكات مراقبة حدودية والإدماج الوقتي للمناطق الغابية التي تشكل خطورة.
- إعادة النظر في منظومة الخدمة الوطنية الإجبارية وفتح حوار وطني حول تطوير القوانين المنظمة لها نحو تطبيق عادل وتفعيلا لدورها الوطني، وتعزيز قوات الجيش بالعدد والمهارات مع إمكانية ترسيخ المساواة بين الشبّان والشابات والتقليص في مدة الخدمة العسكرية وإدماج بعد مدني لدى المنشآت العمومية في كامل تراب البلاد.

12. سياسة خارجية منسجمة مع طموحات شعبنا وانتمائه الحضاري وعلاقات دولية تهدف الى تحقيق الاندماج المغاربي والعربي والمتوسطي والافريقي

- إرساء أسس جديدة لبناء الاتحاد المغاربي، عبر رؤية جديدة و عبر بعث مشاريع مشتركة ذات جدوى ونجاعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تسعى إلى الاندماج الإقليمي وتهدف إلى احداث اتحاد ديمقراطي عبر إنشاء برلمان مغاربي منتخب عن طريق الاقتراع المباشر.
- السعي لتحقيق التكامل العربي وخلق سوق اقتصادية مشتركة.
- أخذ دور ريادي في تحقيق السلام وتعزيز الديمقراطية في المنطقة والوقوف إلى جانب قضايا التحرر في العالم.
- مساندة النضال العادل للشعب الفلسطيني من خلال تقديم الدعم الثابت والتضامن مع قضيته وتعزيز كل المساعي لتحقيق الوحدة الفلسطينية والدعم الكامل لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة التي لها صفة عضو كامل الحقوق لدى منظمة الأمم المتحدة وعاصمتها القدس.
- تطوير العلاقات مع البلدان العربية والإفريقية في إطار استراتيجية تهدف إلى خدمة مصالحها المشتركة وخصوصا تكثيف التعاون مع

البلدان الافريقية لتكون تونس بوابة إقتصادية للمنطقة.

- مراجعة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باتجاه تنمية متناسقة وعادلة مع الحرص على إرساء شراكة عربية أوروبية قائمة على التكافئ وعلى الرخاء المشترك.
- تعزيز العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع البلدان الصاعدة.

منوال تنموي يضمن النمو الشامل والتنمية للجميع

مشروعنا الاقتصادي و الاجتماعي مبني على عقد إجتماعي عادل و متوازن ، يضمن التنمية المستديمة والنمو الشامل و يرعى الطبقات ذات الحاجيات ويحميها ، تلعب فيه الدولة دورا إستراتيجيا و تعديليا يحفز على خلق الثروة والاستثمار الوطني أساسا، ويحفظ حقوق العمال و يعمل على أعادة التوزيع العادل وتكافؤ الفرص بين المواطنات و المواطنين.

استرجاع الثقة

13. تعزيز مصداقية المالية العمومية

- بعث الثقة في المالية العمومية لدى المواطنين والمؤسسات المالية العالمية من خلال تركيز وكالة مستقلة تضبط فرضيات ميزانية الدولة وتنشر للعموم تحاليلها ودراساتها وتقييمها للسياسة المالية للدولة وتبدي رأيها في قابلية تحمل المديونية وشروطها.
- نشر الثقافة الجبائية وطنيا ومحليا ودعمها عبر تكثيف الحملات التحسيسية والتعريف بالميزانية العمومية لدى المواطن وتعزيز المساءلة والرقابة وتوفير المعلومة حول مصاريف الدولة والجماعات المحلية واستغلالهم للموارد العمومية.
- الحدّ من عجز الميزانية بالتحكم في مصاريف الاستغلال وتوجيه الدعم لمستحقيه و التّرفيع في المداخيل الجبائية للدولة خصوصا بالتصدي للتهرب الجبائي وتكثيف الجهود لاسترجاع الاموال المهربة بالخارج والتفويت والتصرف المحكم في الشركات والأموال المصادرة.
- إصلاح الحوكمة والهيكلة المالية للشركات العمومية والتدقيق في آليات دعم الدولة.

منوال تنموي يضمن النمو الشامل والتنمية للجميع

منوال تنموي يضمن النمو الشامل والتنمية للجميع

الأهداف	المعايير	المحاور	الاجراءات
فتح الفرص للجميع توزيع عادل للثروة والنمو النهوض بالمناطق المهمشة	نسبة النمو نسبة الإستثمار الدخل الفردي نسبة البطالة 	**الإدارة** ترشيد الحوكمة وتعصير الإدارة ودعم اللامركزية	* تعصير الإدارة وإصلاحها وإعتماد النجاعة والشفافية • تعميم التصرف حسب الأهداف • ادخال تقسيم اداري جديد و تركيز اللامركزية • إعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الرشوة والفساد
		رأس المال المادي تطوير البنية التحتية و تحفيز الاستثمار و تمتين القاعدة الاقتصادية	• إستعادة الثقة وتعزيز مصداقية المالية العمومية • إصدار المجلة الجديدة للاستثمار • تفعيل العقد الاجتماعي • إستكمال الاصلاح الجبائي • دعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص • تطوير منظومة تمويل المشاريع • وضع برنامج عام للنهوض بالبنية التحتية (صناعة...) • النهوض بالقطاعات الاقتصادية
		رأس المال البشري مراجعة منظومة التعليم و التكوين	• تطوير التعليم الأساسي والثانوي وتأهيل المربيين • اعتماد هيكلة جديدة للتعليم الثانوي يرتكز على التعليم العام والتكنولوجي • إرساء برنامج وطني للتكوين المهني • تطوير استقلالية الجامعة في التصرف والعلاقة مع المؤسسات و سوق الشغل

14. استعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين

- توفير مناخ ملائم للاستقرار السياسي والاقتصادي بتوضيح الرؤية السياسية للمنوال التنموي المنشود و استقرار الإطار القانوني والجبائي للإستثمار.
- التشريك المؤسساتي لهياكل القطاع الخاص في رسم السياسات العامة والإصلاحات الهيكلية.
- التقليص من الاضطرابات الاجتماعية عبر تحسين المناخ الاجتماعي وظروف العمل داخل المؤسسات.
- مكافحة ظاهرة التهريب والسوق الموازية والعمل على الإدماج التدريجي للاقتصاد الموازي عبر توفير فضاءات الانتصاب وعبر تشجيعات جبائية وإدارية للتصريح الإرادي، وعبر إعادة النظر في مسالك التوزيع ومنظومة انتصاب الاسواق.
- مساندة الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية ظرفية.
- معالجة الاشكاليات اللوجستية والبيروقراطية التي تحد من مردوديّة الاقتصاد التونسي على غرار تردي الأوضاع في الموانئ و الطرقات.

15. الالتزام بالدور التعديلي للدولة الضامن للتوازن الاجتماعي وللتنمية المستديمة

- على الدولة ان تضطلع بدورها التعديلي وتحتل مكانة استراتيجية تمكنها من التكفل بإسداء الخدمات العمومية وتطوير البنية التحتية الوطنية والقطاعات الإستراتيجية وتعمل على تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- تفعيل العقد الإجتماعي لتعزيز مشاركة الأطراف الإجتماعية والسعي للتوافق والاستقرار في المجال الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن عدالة منوال التنمية وتوازنه.

16. دفع التشغيل عبر نظام وساطة فعّال ملم بحاجيات المؤسسات وتطلعات الباحثين عن العمل

- دعم وتعزيز خدمات الوساطة في مجال التشغيل في المناطق المحرومة (مكاتب التشغيل والنسيج الجمعياتي)، وتكثيف آليات الرسكلة وإعادة التاهيل قصد التقليص من فترات الادماج وذلك عبر إرساء إطار قانوني قصد تشجيع المؤسسات على إستقبال المتربصين والإحاطة بهم وإنتداب المتميزين منهم.
- توفير مستشار تشغيل لكل 200 باحث عن شغل كمعدل أدنى وتكثيف تواصل وتأطير مستشاري التشغيل للعاطلين عن العمل وخاصة بالمناطق الريفية وتزويد مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمستشارين بوسائل نقل تسمح بزيارة مؤسسات الجهة.
- منح امتيازات للعاطلين عن العمل المسجلين لدى مكاتب التشغيل لتسهيل إعادة الإدماج في الحياة المهنية (تنقل، اتصال،...)
- تعزيز برامج وآليات التشغيل الحالية والتشجيع عبر ربط الامتيازات

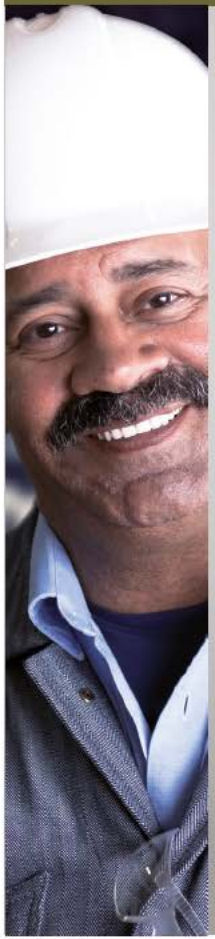

الجبائية بنسبة الانتقال من عقد تربص إلى عقد شغل وتشريك مختلف الهياكل المهنية في تطوير برامج وأهداف التكوين المهني.

17. إستكمال الاصلاح الجبائي للحد من التهرب الجبائي وتكريس العدالة الجبائية

- وضع خطة وطنية لمكافحة التهرّب الجبائي تشمل بعث هيئة تعنى بهذا الشأن وتعصير الإدارة الجبائية وتكثيف الرقابة وإحداث شرطة جبائية والتشديد في العقوبات.
- إستكمال اصلاح المنظومة الجبائية الذي تم الانطلاق فيها حسب منهج تشاركي بين مختلف المتدخّلين وذلك عبر إصدار مجلة جبائية جديدة موحدة تتضمن منظومة جبائية مبسطة، تساهم في تحقيق التوازن الإجتماعي والتطور الإقتصادي، كما تتضمن تطوير إستخلاص الضرائب وتحسين المداخيل الجبائية للدولة والجماعات المحلية، وتعيد توزيع العبئ الضريبي بطريقة أكثر عدالة بين المطالبين بالأداء وتحُدّ من الافلات من أداء الواجب الضريبي، مع ضمان حياد الادارة و نجاعتها في القيام بمهمتها الجبائية.
- من أهم الاجراءات في هذا المجال التي تهدف إلى تكريس العدالة الاجتماعية والتضامن بين شرائح المجتمع : مراجعة جدول إخضاع الاشخاص الطبيعيين و الترفيع في الطروحات بعنوان الحالة والاعباء العائلية وفي الطرح بعنوان المصاريف المهنية، إلغاء التفاوت بين الاجراء وغير الاجراء، مراجعة آليات إخضاع مداخيل رأس المال، حصر النظام التقديري لمستحقيه الفعليين، إعادة النظر في المداخيل العقارية، إعتماد سبل تفاضلية وتشجيعية لفائدة المؤسسات التي تحترم واجبها الجبائي وتعزيز الجباية المحلية.

دفع الاستثمار وروح المبادرة في إطار نموذج تنموي جديد

18. تطوير الإطار القانوني و المؤسساتي لدعم الاستثمار الخاص

- تطوير حوافز الاستثمار و ربطها بالنتائج لا بالنوايا و ذلك بعد تشخيص مدى نجاعة الحوافز القديمة في دفع الاستثمار والتنمية الجهوية و عبر التسريع في إصدار مجلة جديدة للتشجيع على الإستثمار، و توفير بنية تحتية ذات جودة تشجّع على الاستثمار والاقامة في الجهات الداخلية، وبعث مشاريع تنمية عمومية كبرى في قطاع الطرقات والموانى، إلى جانب مشاريع تنموية في الجهات الداخلية تشارك فيها الشركات الوطنية وفق مبادئ الشفافية والمنافسة النزيهة.
- تطوير ودمج الهياكل العمومية المساندة لدعم الاستثمار وإحداث المؤسسات وتبسيط تدخلاتها وتعصير آليات التواصل معها وإثراء

خدماتها عبر شبابيك إفتراضية وإدارات جهوية واسعة الصلاحيات.

- تبسيط منظومة الرخص المسبقة وتعزيز شفافيتها و تحديد سقف للآجال الإدارية لمنح الرخص للأنشطة الاقتصادية والإجابة عن المطالب المقدمة وتعويضها كلّما أمكن ذلك بمنظومة كراس الشروط مع إعتماد الرقابة اللاحقة، و إرساء لامركزية اخذ القرار في الملفات الاقتصادية.
- إعتماد خارطة جديدة للمناطق الصناعية ورفع الاشكاليات المتعلقة بالوضعية العقارية ومخططات التهيئة الترابية لهذه المناطق وتكثيف إحداث المناطق اللوجستيكية.
- دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام حسب معايير تعتمد النجاعة والحوْكمة الرشيدة مع الحفاظ على دور الدولة في المرفق العام وضمان تكافؤ الفرص مع التمييز الإيجابي للمستثمرين الشبان .
- تفعيل قانون الافراق وتبسيط إجراءات بعث المؤسسات وحث المؤسسات العمومية والخاصة للتفاعل مع آلياته .
- تعزيز النهوض والاحاطة بالباعثين الشبان والباعثين الجدد في جميع أطوار وفي السنوات الأولى لبعث مشاريعهم ، خاصة المتوسطة والصغرى منها.
- مواصلة إصلاح الديوانة للحدّ من أوجه التفاوت في تنفيذ القوانين وذلك عبر تعزيز الرقابة وتحسين نظام المعلومات الرامية إلى التقليل من التدخل البشري إلى حدوده الدنيا.

19. تيسير وتشجيع بعث المشاريع الصغرى الخاصة

- تقليل الأعباء الإدارية كأولوية لكل برامج التشجيع على بعث المشاريع مع تيسير التمتع بخدمات مراكز التكنولوجيا والابتكار لأصحاب المشاريع الصغرى.
- إنشاء وتحيين مستمر لدليل مشاريع قطاعية وجهوية يكون ذا قيمة كبيرة لاستخدامه كقاعدة بيانات لأصحاب المشاريع الجديدة .
- اعتماد اللامركزية لخدمات الدعم لبعث المشاريع الصغرى.
- تشجيع إنشاء مؤسسات اجتماعية وتضامنية ذات تشغيلية عالية في مجالات ذات هدف اجتماعي كالبيئة والتعليم والصحة ومكافحة الفقر.
- تسهيل الحصول على القروض والقروض الصغرى مع ترفيع منحة المرافقة للباعث والتمديد في مدتها.

20. تعزيز منظومة تمويل تضمن قطاعين بنكي ومالي متينَيْن وملائمَيْن لحاجيات الاستثمار

- مواصلة هيكلة القطاع البنكي العمومي وادراج كلّ البنوك العمومية والشركات العمومية الكبرى في عملية تدقيق شامل وإحداث قطب بنكي عمومي للاستثمار.
- تعزيز قواعد الحذر في تنظيم البنوك بهدف اعادة هيكلة النظام البنكي وتنشيطه للحثّ على الابتكار و التّعدد في المنتجات المصرفية حسب المعايير الدولية، إضافة إلى تعزيز الحوْكمة الرشيدة في البنوك و مراقبة

تضارب المصالح.

- تركيز آليات تمويل جديدة والترفيع في نسبة تحمل صندوق ضمان القروض و تطوير منظومة الضمان والرّهن.
- تحديث وتوحيد نظام الرهن، عبر اصلاح الاطار القانوني وتحديث قوانين الافلاس ونظم الحجز فضلا عن انشاء نظام حديث للمعلومات من خلال إنشاء سجل وطني للمراهين
- مراجعة منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر دعم قدرات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة على المستوى الجهوي ودعم اتخاذ القرار لإسناد القروض في المستوى الجهوي بالنسبة للبنوك العمومية.
- تحديث نظم تقاسم المعلومات حول المقترضين بغية تحسين نوعية المعلومات عنهم.
- تطوير تدخلات شركات وصناديق الاستثمار وتعزيز دور وتدخلات صندوق الودائع والأمانات في الاستثمار الاستراتيجي للدولة وفي دعم آليات تمويل جماعية.
- بعث صناديق مشتركة بين القطاع العام والخاص تشجع المستثمرين والممولين على البحث والابتكار مع تطوير قوانين حماية حقوق المبتكرين.
- دعم دور السوق المالية في تمويل الاستثمار وتعزيز القدرة المالية للشركات التونسية.

21. دعم انفتاح الاقتصاد على المزيد من الاسواق الدولية

- ضمان الشروط الضرورية الكفيلة بمزيد انفتاح الاقتصاد على الاسواق الدولية وذلك بتعزيز العلاقات مع شركائنا الأوروبيين مع إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات مع بلدان المغرب العربي والبلدان العربية عامة والإفريقية والسوق الأمريكية وكذلك الاسواق التي تحقّق نسق نمو مرتفع.

اعتماد استراتيجيات مبنية على حوارات وطنية واسعة ورؤية استشرافية طموحة

22. التأكيد على إعادة الاعتبار للبيئة

- التسريع في تنصيب الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة كهيئة مستقلة ذات صلاحيات حقيقية، واسعة وفعلية في مجال الخيارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية
- اعادة النظر في منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة بمراجعة

الهياكل المتدخلة وتنظيم أدوارها وتحديد صلاحياتها في اطار تفعيل اللامركزية ويأخذ بعين الاعتبار بعث هيكل جهوي يعنى بالتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة (جمع، ونقل و/او الردم او التثمين) يكون تحت إشراف وزارة الحوكمة المحلية والتنمية الجهوية

- مراجعة الإطار القانوني الحالي بهدف فتح المجال للاستثمار في مجال تثمين النفايات لاستخراج الطاقة وتخصيب الاراضي الزراعية بما يضمن تقليص كمية النفايات التي يقع ردمها
- التأكيد على إعادة الاعتبار للبيئة ببعث وزارة بأتم معنى الكلمة مكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة مع التأكيد على تفعيل اللامركزية بالنسبة للوزارة وهياكلها الحالية والمستقبلية وإعطاء الإدارات الجهوية أكثر استقلالية مع التركيز على وضع الاستراتيجيات البيئية والعدالة البيئية بين الجهات والتأسيس لجهات بيئية إيكولوجية تستجيب لخصوصية كل منطقة من حيث الطبيعة والجغرافيا والثروات الطبيعية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية،
- إعادة النظر في هيكلة وتدخل الوكالة الوطنية لحماية المحيط مع التركيز على إخراجها من إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة ووضعها مباشرة تحت إشراف الوزارة الأولى مثلما كان ذلك عند بعثها في 2 أوت 1988 الشيء الذي يعطيها حرية أكبر للتدخل بالنسبة لكل المؤسسات. كما يجب التركيز على منح الوكالة الطابع الجهوي وتنمية قدراتها في الجهات لتكون مصدر قوة في تفعيل القوانين ومراقبة المؤسسات عن كثب.
- إعادة النظر في عديد النصوص القانونية والمواصفات المتعلقة بالبيئة بما في ذلك:

- الأمر المتعلق بدراسات المؤثرات البيئية: تحديد موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط بمدة زمنية وإعطائها أكثر مكانة إلزامية، شفافية تعامل الوكالة بما في ذلك وضع الدراسات المصادق عليها على موقع واب الوكالة،

- الأمر المتعلق بالخبراء المراقبين: تحديد مسؤولياتهم والإشراف الفني والإداري (جهوي، وطني، ...) مع وضع خطة متكاملة لتدخلاتهم وكيفية تعاملهم مع المؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها وشفافية متابعة أعمالهم،

- استصدار نص قانوني يتعلق بالدراسات الاستراتيجية البيئية لما لها من تأثير على تأطير وهيكلة القطاعات الاقتصادية تماشيا مع أماكن انتصابها والأهداف الاجتماعية الممكن الوصول إليها،

- الشروع في وضع نصوص قانونية وترتيبية تتعلق بالاستشارة العمومية بخصوص المشاريع الكبرى وأمثلة التهيئة المديرية والعمرانية وغيرها،

- استصدار نص قانوني يتعلق بمكاتب الدراسات ومكاتب الاستشارة في الميدان البيئي مع إخضاع هذه المكاتب إلى موافقة وطنية في إطار لجنة وطنية أو جهوية تعنى بهذه المكاتب ومراقبتها ومتابعة أنشطتها بالتنسيق مع الهياكل ذات النظر.

23. تركيز إستراتجية تنمية فلاحية جوهرها الفلاح

- تسوية الوضعيات العقارية في كنف الشفافية والانطلاق في أصلاح جذري لمنظومة العقارات الفلاحية وإحداث الآليات الكفيلة لوضع حد لتجزئة الأراضي. إعادة ضبط الخارطة الوطنية الفلاحية بهدف المحافظة على الماء والتربة.
- تشجيع الاستثمار في القطاع.
- التقليص من عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وتشجيع الفلاحين على البحث عن توافقات تمكنهم من تطوير إنتاجيتهم ومردوديتهم و توفير اليات التمويلات المتلائمة مع واقع المواسم الفلاحية والتحكم في مديونيتهم.
- بعث صندوق وطني للإجاحة يمول من المنتجين.
- التشجيع على الجودة والإعلام والتكوين وإحداث مراكز البحث المندمجة.
- مكافحة ظاهرة سرقة الماشية واتلاف الحصاد عبر توفير الحماية وتكثيف الامن في المناطق الفلاحية وبعث بنك معطيات للقطاع.
- توفير التغطية الاجتماعية للعملة الموسميين في القطاع.

24. تعزيز القطاع السياحي وتطويره وضمان ديمومة نشاطه

- تعزيز دعم الدولة للوجهة السياحية التونسية وتعصير آليات الدعاية وتوخي سياسة تبرز خصوصيات كل منتوج (حسب الجهات والمضمون) وتشجع على لامركزية التصرّف عبر دواوين جهوية للسياحة.
- التشجيع على تجديد النزل وتكريس تدقيق الديون والمعالجة الفعلية لاشكالية المديونية للانتفاع بالتأهيل الشامل
- التشجيع على إحداث منتوجات سياحية أفضل جودة وأكثر تنوعا مع تطوير وترويج سياحتنا من خلال وضع وتنفيذ منظومات للبيع أكثر مواكبة للعصر والتواصل مع اسواق جديدة.
- مراجعة وتعصير برامج التكوين في مختلف مهن السياحة مع اعتماد نسق متسارع بفتح فضاءاتنا حتى تكون أكثر استقلالية مقارنة مع المشغلين السياحيين الأجانب
- توفير الحيطة الاجتماعية للعاملين الموسميين في القطاع.

25. اعتماد إستراتيجية على المدى الطويل في مجال الطاقة والمحروقات

رفع تحدي الاستقلالية في مجال الطاقة خاصة في مناخ دولي وإقليمي غير مستقر عبر اعتماد استراتيجية تتضمن إجراءات حينية متزامنة لإيجاد حلول على المدى القصير للتخفيف من الاعباء ووضع الظروف الملائمة لتحقيق الانتعاش، على المدى المتوسط للقيام بإصلاحات هيكلية وأخذ خيارات إستراتيجية وعلى المدى الطويل لجعل الطاقات المتجددة خيار اليوم لضمان المستقبل.

- مراجعة منظومة الدعم للطاقة من أجل إعادتها إلى دورها الأصلي في دعم الطبقات الوسطى والمعوزة من المواطنين مع توفير المساعدة اللازمة والتأطير للأنشطة الاقتصادية لمساعدتهم على تحسين المردود الطاقي والحد من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة بما يساهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات.
- التقليص من الاستهلاك الطاقي في النقل الخاص ونقل البضائع عبر الاستثمار في شبكة كثيفة للسكك الحديدية وفي نقل عمومي مُتاح بِوَفْرة وتواتُر ومدة تنقل مقبولَة مع تغطية مختلَف المناطق والخطوط وبالجَوْدة المطلوبة ويكون تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاقتصاد المنجز في منظومة الدعم الطاقي.
- تطوير استغلال الغاز الطبيعي عبر تسريع إنجاز مشروع غاز الجنوب والعمل الفعلي لتنفيذ المشروع في أجاله والعمل على تطوير حقول الغاز المتوسطة أو الصغيرة في الجنوب التونسي، غير المستغلة حاليا
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الناشطة في ميدان الطاقة والمحروقات وعلى رأسها الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وإعطاء هذه الأخيرة الإمكانية القانونية والاليات لاستغلال واستكشاف الحقول النفطية
- التشجيع على البحث العلمي في ميادين الطاقة المتجددة والمحروقات الغير التقليدية من أجل تأطير الكفاءة الوطنية والقدرة على تأطير المشاريع الكبرى ومن أجل الحفاظ على السيادة الوطنية في أخذ القرارات الاستراتيجية
- إرساء حوار وطني شامل حول إستغلال المحروقات غير التقليدية كالغاز الصخري وربط أي قرار في هذا المجال بتوصيات الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة
- رفع الحواجز القانونية والإدارية التي تعيق انتشار الطاقات المتجددة ودعم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والنسيج الصناعي القادر على تعزيز القطاع
- دفع مشاريع كبرى في نطاق الطاقة الشمسية والاستثمار في محطات الطاقة الشمسية المركّزة لتوليد الكهرباء مع مراعاة المسائل ذات الصلة باستخدام المياه في هذه المحطات.

26. الارتقاء بتونس حتّى تصبح قطبا للخدمات وارساء اطار جديد لقطاع التجارة

- توفير كافة الشروط الكفيلة بأن تجعل من تونس قاعدة إقليمية لإسداء الخدمات في قطاعات تكنولوجيات الإعلام والصحة والخدمات اللوجستية مع الاستعداد على المدى البعيد لتحول تونس إلى مركز لإسداء الخدمات المالية.
- مراجعة التشريعات المنظمة لقطاع التجارة وتنظيم المسالك التجارية بهدف ضمان توازن أفضل بين التجار الصغار والموزعين الكبار وترشيد تركيبة الاسعار.

27. جعل الصناعة التونسية مبتكرة وذات قدرة تنافسية ومتماسكة

- من أجل تحقيق وإندماج قطاعي فعلي وتمكين المناطق المرفئية من الوسائل الضرورية الكفيلة بتطوير البنية اللوجستية الصناعية وفضلا عن ذلك تعزيز علاقات الشراكة الدولية والتطور داخل القارة الإفريقية مع تشجيع المؤسسات على الاستثمار في الابتكار.

مجتمع الكرامة والمواطنة و تكافؤ الفرص

استعادة الامل في مستقبل أفضل

إطلاق برنامج وطني يضمن للفئات الأكثر إحتياجا برامج لإعادة الإدماج وكذلك إنتفاعا عادلا بالسكن والنقل والعلاج ويكون تمويل هذا البرنامج عبر ضريبة تضامنية تشمل المعاملات المالية.

28. إنشاء منظومة وطنية لبناء إقتصاد إجتماعي و تضامني

- إنشاء منظومة وطنية لبناء اقتصاد اجتماعي وتضامني ذا بعد محلي مندمج يمكن في مرحلةٍ أولى من إخراج 50% من العائلات الفقيرة من منظومة العائلات المعوزة وذلك بتمكينها من احداث مشروع اقتصادي صغير ورفع كل العوائق التي تعترضها و بتأطيرها وتمكينها من مختلف الخدمات اللازمة للمؤسسات ثم توسيع رقعة البرنامج لتشمل أيضاً الباحثين عن موطن شغل من غير المنتفعين بمنظومة العائلات المعوزة.

ويتم تمويل هذا البرنامج باستثمار الميزانية المرصودة للمصاريف المستقبلية لمنظومة العائلات المعوزة بنسبة 50% على مدة 5 سنوات.

- العمل على تعميم علامات المنشأ على المنتوجات الفلاحية والمصنعة والتقليدية في مختلف المناطق التونسية وخلق علامة تجارية عادلة تونسية لترويج المنتوج المحلي الصادر عن المنظومة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين هذه المنتوجات ولتمكينها من اكتساح الاسواق العالمية للتجارة العادلة والتضامنية.

مجتمع الكرامة والمواطنة و تكافؤ الفرص

الأهداف	المعايير	المحاور	الاجراءات
إعادة الأمل في مستقبل أفضل مجتمع متوازن و منفتح حياة كريمة و رفاه اجتماعي للجميع	الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية من 86% الى 95% سنة 2019 الرفع من الأجر الادنى المضمون (40 ساعة) من 270د إلى 450د سنة 2019 بناء 30000 مسكن اجتماعي قبل موفى سنة 2019	تحسين ظروف الصحة و الاستشفاء	* تطوير البنية التحتية الصحية بصفة عادلة على كافة التراب التونسي * إدماج المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني و التعريفة المنخفضة في صندوق التامين على المرض والترفيع ب 50% في السقف السنوي للتغطية بعنوان الابناء والاولياء * تطوير خدمات استرجاع المصاريف
		التقليص التدريجي للتشغيل الهش وتطوير المقدرة الشرائية	* إحداث صندوق التامين على فقدان مواطن الشغل * إنشاء منظومة وطنية لبناء إقتصاد إجتماعي و تضامني * تسوية وضعية العاملين في القطاع الموازي و إسنادهم بطاقة مهنية و تغطية اجتماعية * إطلاق برنامج وطني لرفع الإنتاجية و تحسين الأجور
		تحسين ظروف العيش والسكن و التنقل	* تحسين المقدرة الشرائية * تقريب الادارة من المواطن عبر دور خدمات إجتماعية في كل المعتمديات * التمديد في عطلة الامومة والابوة وتشجيع هياكل حضانة الاطفال * إطلاق برنامج وطني لتطوير النقل العمومي * إطلاق سياسة طموحة للسكن الاجتماعي * إعادة تنظيم المسالك قصد تخفيف الاكتظاظ

29. إحداث صندوق تأمين على فقدان مواطن الشغل

- إنشاء فوري لصندوق تأمين على فقدان مواطن الشغل كما نص عليه العقد الاجتماعي الممضى في 14 جانفي 2013 بين الاطراف الاجتماعية.
- العمل على بعث صندوق تضامني للتأمين على البطالة يكون تمويله مشترك بين الاجراء وأصحاب العمل مع مساهمة من الدولة.

30. تسوية وضعية العاملين في القطاع الموازي وغير المنظم

- تسوية وضعية العاملين في هذا القطاع من خلال إسنادهم بطاقات مهنية وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية واعتماد الإعفاء من المبالغ المستوجبة على الفترة غير المصرح بها لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على غرار العفو الجبائي لكل من يقوم بتصريح إرادي في أجل سنة واعتماد منظومة رقابية صارمة أثر هذا الأجل قصد ادماج القطاع الغير مهيكل في الدورة الاقتصادية الفعلية.

31. تطوير المقدرة الشرائية للتونسيين

- مراجعة قواعد احتساب مؤشرات الأسعار وإعادة تثمين الأجور تبعا لذلك ولا سيما الأجر الصناعي الأدنى المضمون والأجر ألفلاحي الأدنى المضمون بنسبة 10%سنويا للخمس سنوات القادمة.

32. رد الاعتبار لقيمة العمل

- تفعيل العقد الاجتماعي الممضي في 14 جانفي 2013 وخصوصا في ما يتعلّق بإرساء المجلس الاعلى للحوار الاجتماعي ومراجعة مجلة الشغل.
- إطلاق برنامج وطني مع الشركاء الاجتماعيين لرفع الإنتاجية وتحسين الأجور في القطاع الخاص والعمومي.
- برهن الخيار التنموي المتمثل في التخفيض المشط لتكلفة اليد العاملة عبر أجور ضعيفة على فشله وعلينا اليوم أن نراهن على أجور تمكن العامل من حفظ كرامته مع الرهان على تطوير الإنتاجية وتحسين قدرة التأقلم عبر الحق في التكوين مستمر.
- محاربة العمل غير اللائق وحماية حقوق العمال عبر منظومة رقابية صارمة.

33. إطلاق سياسة طموحة للسكن الإجتماعي

- إنشاء 30.000 مسكن اجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية المستحقة واعتماد الخلط والاندماج بين الفئات الاجتماعية، على أن تتولى الدولة والجهات تمويلها بهدف ضمان سقف لائق لكافة التونسيين يحفظ كرامتهم.

34. إعطاء النقل العمومي الأولوية

- إطلاق سياسة تعطي الأولوية للنقل العمومي قصد تطوير انتفاع وجودة

تنقل التونسيين وإعادة تنظيم المسالك قصد تخفيف الاختناق الذي تشكو منه المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مع اعتماد تعريفات تفاضلية لفائدة المواطنين الذين يعيشون الحرمان والخصاصة ويكون تمويل الجهد الوطني لتعزيز النقل العمومي في إطار سياسة التوازن في دعم المحروقات.

35. تكريس الحق في الصحة

- المحافظة على مرجعية القطاع العمومي للصحة كركيزة أساسية ومحورية لنظامنا الصحي.
- العمل على تطوير المنظومة الصحية في القطاع الخاص ودفع السياحة الصحية.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان التوزيع العادل بين الجهات للمؤسسات القادرة على علاج الأمراض الرئيسية وضمان خدمات صحية ذات جودة عالية وإرساء شراكة قارة بين كل المستشفيات الجهوية والمستشفيات الجامعية (في شكل تبني) لضمان رعاية طبية ناجعة والعمل على تطوير الخدمات في كل المستشفيات المحلية وتوفير سيارة إسعاف مهيأة طبيا وبأجهزة الإنعاش لكل قسم استعجالي.
- دعم الصناعة الصيدلية المحلي والترفيع في نسبة الادماج و دعم التصدير نحو الاسواق الافريقية.

36. التأمين على المرض لكل التونسيين

- ضمان تغطية صحية لكل المواطنين عبر إدماج المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني وبالتعريفة المنخفضة كمنتفعين بخدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض بعد الانتهاء من عملية تحيين قائمة المنتفعين بها وعملية إسناد المعرف الوحيد لكل مواطن تونسي في ظرف سنتين وتمول هذه التغطية عبر اقتطاع تضامني يرتكز على قاعدة ضريبية واسعة.
-الترفيع في السقف السنوي للتغطية بعنوان الأبناء والأبوين بنسبة 50%
- تطوير المعاملات وتقليص الوقت اللازم لاسترجاع المصاريف وتخفيض التكاليف صلب المؤسسات العمومية عبر إنشاء نظام مركزي لإدارة وتتبع الأدوية والمستلزمات الصحية وتركيز منظومة السجلات الطبية والبطاقات الصحية الإلكترونية.

37. ضمان الاندماج الكامل للمواطنين ذوي الاعاقة

- إرساء برامج وسياسات تهدف إلى كفالة المشاركة والمساواة الكاملتين للأشخاص ذوي الإعاقة وتشريك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المختصة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج على المستويات المحلي والوطني.
- إنشاء هيئة تنسيق وطني معنية بالإعاقة، تكون تركيبتها في جزء منها من أشخاص ذوي إعاقة، تتولى توجيه عملية إدراج مسألة العناية بالإعاقة في جميع القطاعات، وخاصة في مجال التعليم، وتتولى الإشراف على مدى تطبيق المبادئ التي ينص عليها الدستور وعلى تأطير مؤسسات المجتمع

المدني العاملة في هذا المجال.
- الترفيع في النسبة الإلزامية لتشغيل ذوي الإعاقة من 1% إلى 3% في موفى 2018 وسن آليات رقابة في الخصوص.

38. ترسيخ مكانة التونسي المقيم في الخارج كمواطن كامل الحقوق والسهر على إحترام حقوقه في بلد اقامته وعلى أن يكون كلّ تونسي سفيرا لوطننا في الخارج

- بعث المجلس الأعلى للتونسيين بالخارج كهيكل منتخب يرتكز على مبدأ التمثيل والتمثيلية وإعطائه صلاحيات المبادرة والاقتراح في مجال السياسات والبرامج التي تهم التونسيين بالخارج وتكليفه بالسهر على حماية حقوقهم والعمل على تعزيز دور الجالية التونسية في التطور الاقتصادي والثقافي.
- مراجعة دور وهيكلة ديوان التونسيين بالخارج بما يتلاءم مع دور ومهام المجلس الأعلى للتونسيين بالخارج وإعادة هيكلة مكتب التونسيين بالخارج بهدف تحويله لهيكل استقبال متعدّد الاختصاصات.
- العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية في البعثات القنصلية عبر الخدمات البريدية وعبر الانترنات وتركيز ملحقين اجتماعيين في مناطق تواجد الجالية البعيدة عن البعثات الدّيبلوماسية.
- تطوير بنك تونس الأجنبي ليكون أداة فعالة في خدمة التونسيين بالخارج و لتعزيز الاستثمار و تسهيل التحويلات المالية.

إصلاح منظومة التربية والتكوين لضمان تشغيلية عالية ولإعادة الاعتبار للمصعد الاجتماعي

39. تكوين شباب يتميز بروح المواطنة والاستقلالية والقدرة على الخلق والإبداع

- تمكين كل طفل تونسي من تعليم أساسي إجباري ومجاني وذا جودة يشمل السنة التحضيرية ويضمن برمجة أنشطة الدّعم المدرسي الموجهة للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات.
- الحث على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال صلب المدرسة الابتدائية والعمل على إرساء الحقيبة الإلكترونية في التعليم الأساسي وضمان التأهيل والتكوين المستمر الفعلي لكل المربين في التكنولوجيات والأساليب التربوية الجديدة ومراجعة منظومة التكوين الأساسي للمدرسين في اتجاه بعث معاهد عليا لتكوين المدرّسين، مع تفعيل وتعميم المؤسسات الخاصة بالتكوين المستمر وإعادة هيكلته.
- تشريك الفاعلين في قطاع التربية قصد تجسيد اصلاحات هيكلية للنظام التربوي والتشجيع على إنشاء جمعيات محلية ووطنية لممثلي الأولياء

وتشريكهم على جميع المستويات كفاعلين في المنظومة التربوية.
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات التربوية بالتعاون مع الجماعات المحليّة ومكوّنات المجتمع المدني وتفعيل التمييز الإيجابي بتوفير الموارد اللازمة لصالح المناطق ذات الأولوية التربوية وتحفيز المدرسين ذوي الخبرة للعمل في هذه المناطق .
- إحداث هيكل محايد ومستقل يضطلع بتقييم المنظومة التربويّة ويسهر على جودة التعليم العمومي وديمقراطيته وعلى تناغمه مع سوق الشغل ومهن المستقبل.

40. اعتمادات وإصلاحات للتكوين الأساسي والثانوي تثمن المسارات التقنية والحرفية و الفنية لدعم التشغيلية ورد الاعتبار للمناظرات والتقييم

- اعتماد هيكلة جديدة للتعليم الثانوي على مسلكين رئيسيين اثنين: التعليم العام والتعليم التكنولوجي مع ربطهما ببعضهما من خلال معابر. يتركز التعليم التكنولوجي على الشعب ذات التشغيلية المرتفعة مع التمكين من الارتقاء إلى كافة مستويات شهادات التعليم العالي.
- إعادة النظر في دور المدارس الإعدادية التقنية وبرامجها وفتح الآفاق أمام خريجيها في إطار مراجعة هيكلية للتوجيه المدرسي والجامعي.
- تعزيز الثقافة العامة والتكنولوجية في المرحلة الأساسية وتجنب الفوارق الكبيرة في الضوارب بين المواد المدرسة.
- تركيز منظومة تقييمية تجمع بين الامتحانات الجهوية والوطنية وتضمن نجاعة التقييم وجدواه مع ضرورة رفع مستوى امتحان مناظرة الباكالوريا لفتح آفاق أوسع على المستويين الوطني والدولي.

41. العمل على رفع عدد المتكونين مهنيا بتسخير موارد وطرق جديدة

- إعادة الإعتبار لمنظومة التكوين المهني كمسار متكامل في إطار رؤية جديدة لتنمية الموارد البشرية.
- ضمان ملاءمة التكوين المهني للنسيج الاقتصادي للبلاد وتحقيق التوازن في نسبة عدد المنتفعين بالتكوين الأكاديمي والتكوين التكنولوجي والمهني
- إرساء برنامج وطني لتعزيز وتطوير التكوين المهني وإعطاء مكانة مهمة للتكوين المستمر في الجامعة وتثمين الخبرة المهنية المكتسبة في المسارات الجامعية وتشريك القطاع الخاص في بلورة برامج التكوين المهني والمستمر.
- إعادة تأهيل الورشات والعاملين في مجال التكوين المهني لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في مختلف القطاعات مع إنشاء خطة مرافق مهني يكلف بإعلام وتوجيه المتكونين ويعمل على تخفيض نسب الانقطاع عن التكوين.

42. تأقلم الجامعة التونسية مع محيطها الوطني والجهوي وبعث هياكل للإدماج المهني وشراكة فاعلة مع المهنيين

- وضع وتنفيذ برنامج طموح يهدف إلى منح المؤسسات الجامعية الاستقلالية اللازمة في مجال التصرف والعلاقات مع عالم المؤسسات وذلك قصد مزيد تشريكها فيما يتعلق بأهدافها ذات الصلة بقابلية التشغيل والاطلاع على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- صياغة منظومة جديدة للتوجيه الجامعي تمكن من تحديد دقيق لمسار جامعي يلائم بين خيارات الطالب وقدراته وقابلية التشغيل و إمكانية التخصص التدريجي.
- تركيز خلية مسؤولة على إدارة ومتابعة التربصات ورصد السيرة المهنية للمتخرجين وإحداث مركز تطوير المسارات والمواد التعليمية متكون من جامعيين وفاعلين اقتصاديين بالجهة يتولى تقييم وتطوير عروض التكوين على ضوء قدرتها التشغيلية، في كل مؤسسة تعليم عالي.

43. تشجيع البحث العلمي وربطه بالأولويات الوطنية

- تشجيع البحوث التطبيقية ذات علاقة بالتحديات الاقتصادية الوطنية وتشجيع المؤسسات الخاصة، عبر امتيازات جبائيه، على الاستثمار في قطاع البحث والتطوير.
- اعتماد أجندا وطنية تضبط أولويات البلاد وانتظاراتها والتشجيع على خلق تحالفات قارة أو برمجية للبحث والتطوير بين عدة شركات ومراكز أبحاث.
- تطوير نظام تقييم الباحثين وأخذ تداعيات نتائج البحوث وتلاؤمها مع أولويات الاقتصاد الوطني بعين الاعتبار.

مجتمع متوازن ومتسامح

العمل على تعزيز ثقافة التسامح و الانفتاح على الآخر وقبوله وحماية الفئات الأكثر ضعفا والأكثر عرضة للخطر والتعهد بمعالجة القضايا المجتمعية مع التركيز على الوقاية والاحاطة.

44. توفير إطار عيش يتميز بالجودة والاندماج العمراني

- تهذيب الأحياء الشعبية والعناية بالجمالية العمرانية والبيئية وتقديم برنامج طموح مع الجماعات المحلية لهذا الهدف.
- تكثيف المساحات الخضراء وفضاءات الترفيه وفكّ عزلة الأحياء الشعبية وإضفاء الطّابع الإنساني عليها.
- تطوير المناطق الخضراء حول المراكز العمرانية للحدّ من التوسّع العمراني وتعزيز التطور الدّائم للمدن.
-

45. سن سياسة ثقافية من أجل ثقافة موجّهة إلى كافّة المواطنين

- الترفيع في ميزانية وزارة الثقافة للارتقاء إلى 1% من ميزانية الدولة في غضون سنتين والتأكيد على نشر الثقافة وجعلها في متناول الجميع وخاصة الشباب والأطفال.
- دعم اللامركزية في إدارة المرافق الثقافية والبرمجة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في النهوض بالثقافة من خلال الجمعيات والمؤسسات.
- تعميم فضاءات الخلق والإبداع والتكوين الثقافي والمكتبات داخل كافة التجمعات السكنية.
- تعزيز المؤسسات الثقافية الكبرى الراعية لازدهار الفكر الحر ولتراثنا المادي واللاّمادي.
- إحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الثقافية وتشجيع استثمار الخواص في الثقافة والحفاظ على التراث التاريخي من خلال عمليات الإعفاء الجبائي.
- ضمان حق الشعب التونسي في الانفتاح والحداثة والإبداع والابتكار وحماية الفنانين من مقص الرقابة.

46. تأمين مناخ عائلي متوازن

- التمديد في عطلة الامومة والابوة.
- تشجيع المؤسسات على إحداث هياكل داخلية لحضانة الأطفال قصد ضمان تواجد الأولياء على مقربة من أطفالهم صّغار السّنّ.
- تحفيز البلديات على احداث رياض الأطفال خاصة في الأحياء المهمشة.
- إعادة تأهيل دور الشباب وتشجيع الخواص على إحداث أماكن الترفيه الملائمة للأطفال وتنويع الأنشطة خارج المؤسسات التربوية مع الترفيع في عدد نوادي الرّياضة والثقافة ووسائل الإعلام الموجّهة للطفل.
- تعزيز هياكل الاحاطة بالعائلات التي تشكوا من التفكك العائلي وتوفير حصص المرافقة في حل النزاعات الزوجية قبل الاحكام القضائية للطلاق.

47. حماية الأطفال المهددين وفاقدي السند

- تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي إلى سن السادسة عشر مع إنشاء مسارات تعليمية بديلة في حالة الإخفاق لمكافحة الانقطاع المبكر عن الدراسة.
- تحسين الظروف في دور رعاية الاطفال الايتام ووضع إطار قانوني يشجع على الحضانة المؤقتة.
- تحسين وتبسيط إجراءات التبني وتقليص الآجال.
- تعديل قانون الكفالة لتأمين المزيد من حقوق الأطفال والشباب بما في ذلك ضمان الكفالة إلى حين التخرج من المنظومة التربوية.
- إنشاء قطب قضائي متخصص لمقاومة استغلال الأطفال.

48. مقاومة العنف

- التركيز على التعليم، صلب المدرسة وخارجها، ضد العنف بشكل عام والعنف الجنسي بشكل خاص.

- إصدار قانون شامل و تطبيق إستراتجية وطنية لمقاومة جميع أشكال العنف القائمة ضد النساء والفتيات يشمل مجال التوعية المجتمعية والاحاطة بالضحايا وحمايتهم عبر إنشاء فرق أمنية مختصة بقبول الشكاوى والتحقيق في الجرائم الجنسية وعدم الافلات من العقاب ومعالجة جذور العنف ومخلفاته وإدراج الاعتراف بالاغتصاب الزّوجي في القوانين وتجريم التحّرش الجنسي خاصة في الاطار المهني.

49. المنع والوقاية من تعاطي المخدرات

- بعث دورات توعية في المدارس على مختلف المستويات لرفع مستوى الوعي من عواقب الإدمان.
- مراجعة القوانين المتعلقة بتعاطي المخدرات والنص على عقوبات متدرجة مع التشديد في العقوبات بالنسبة للمتهمين بالترويج.
- خلق مراكز للتخلص من الإدمان في المدن الكبرى والجهات الداخلية واعتبار التوجه التلقائي لهذه المراكز واستكمال العلاج كظرف لتخفيف العقوبات للمدمن.

50. مكافحة التطرف

- تثمين مادة «الفكر الإسلامي» وتاريخ الإسلام التونسي المستنير في البرامج التربوية والتوجيه نحو المفكرين والفلاسفة الذين يحثون على التسامح والتفتح مع تعزيز المدرسة الإسلامية التونسية والتركيز على تعاليم الإسلام ومقاصده المتّسمة بالتفتّح والاعتدال ودعم مكونات المجتمع المدني الناشطة في هذا الميدان.
- تعميم تعليم الفنون كمادة اجبارية في المدارس والمعاهد الثانوية.
- بعث خلايا الاستقبال والمرافقة للعائلات المعرضة لهذه الظاهرة.
- تعزيز رصد جرائم التحريض على الكراهية والعنف، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام ودور العبادة.

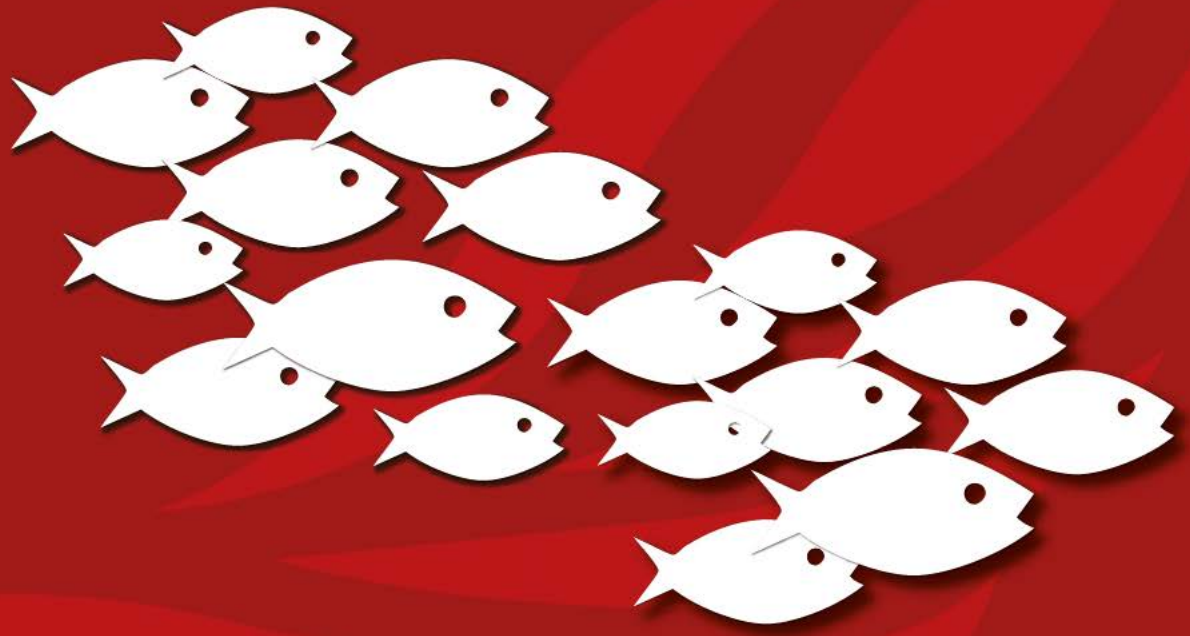

www.**ettakatol**.org

البرنامج الانتخابي 2014